

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	4.1
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	120.1
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	29031
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات	74.7

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والقرن، والبيانات الرسمية. ملاحظات:

(١) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2015)

حوالي 380 مليار دولار في صندوق أجيال المستقبل و 148 مليار دولار في صندوق الاحتياطي العام الذي يستهدف دعم الموازنة). وأدى تعافي أسعار النفط خلال العام المنصرم إلى تعزيز إيرادات الصادرات النفطية (على الرغم من تخفيض إنتاجه)، حيث يُقدَّر فائض ميزان الحساب الجاري الكويتي بأكثر من 3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017، وهو ما يمثل تحسناً ملحوظاً بعد العجز الذي شهده عام 2016 بنسبة سالب 3.4%. وظل نمو الواردات على قوته بما يعكس صحة الطلب المحلي فيما يتصل بمشاريع البنية التحتية الحكومية.

وخفت حدة الضغوط المالية في عام 2017، لكن الاحتياجات التمويلية ستبقى على الأمد المتوسط. وأدى التعافي في أسعار الطاقة العالمية - من 45 دولاراً للبرميل في المتوسط (خام برنت) في عام 2016 إلى 66 دولاراً للبرميل في عام 2017 - إلى تعزيز إيرادات النفط التي تمثل قرابة 90% من إجمالي الإيرادات الحكومية. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن تسجل الموازنة الحكومية عجزاً بنسبة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2018/2017، وهو ما يشكل تحسناً بعد القصور الذي شهدته السنة السابقة وكانت نسبته 17%. وقد تم تمويل هذا العجز من خلال مزيج من السحب من المدخرات المالية في صندوق الاحتياطي العام، ومن التمويل بالاستدانة المحلية والدولية. حيث أصدرت الكويت لأول مرة سندات دولية بقيمة 10 مليارات دولار في عام 2017، لكن إجمالي الدين العام مازال منخفضاً عند ما يقرب من 20% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ذلك العام.

وتمضي الإصلاحات المالية في طريقها ببطء. فقد بدأت الحكومة في رفع أسعار خدمات المرافق الأساسية في سبتمبر/أيلول 2016؛ غير أن الزيادات التالية في الرسوم خلال عام 2017 اتسمت بالبطء عما كان مقترحاً في البداية، ويرجع ذلك جزئياً إلى المعارضة القوية من جانب البرلمان. ولا تزال

بالنظر إلى أن الهيدروكربونات تمثل قرابة نصف إجمالي الناتج المحلي، فقد أثر تخفيض أوبك وبعض البلدان غير الأعضاء بالمنظمة لحجم الإنتاج حتى نهاية عام 2018 سلباً على نمو إجمالي الناتج المحلي، وتُقدَّر نسبة انكماش الاقتصاد بحوالي 1% في عام 2017. أما خارج قطاع النفط فقد وجد النشاط الاقتصادي دعماً من تنفيذ مشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والنقل وتكرير النفط حسب ما ورد في الخطة الخمسية للتنمية (2016/2015 - 2020/2019). وفي عام 2017، أطلقت الحكومة الخطة الإستراتيجية (الكويت الجديدة 2035)، وهي أحدث مسعى يأتي في إطار الطموحات التي تهدف إلى تحويل البلد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

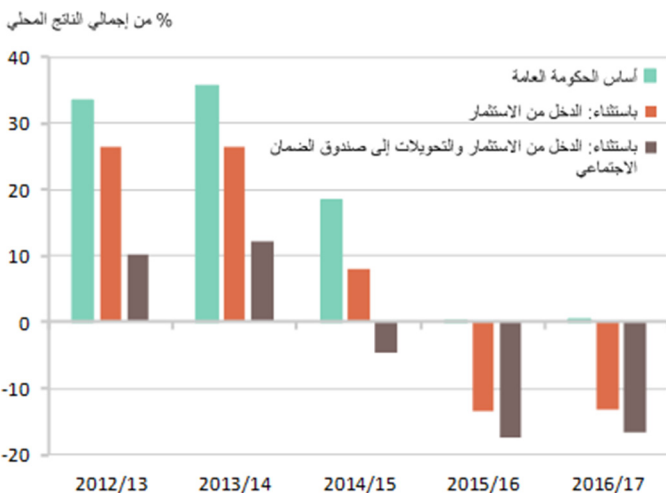
ويشهد إنفاق الأسر وثقتها تحسناً. وقد انتعشت ثقة المستهلكين وإنفاقهم خلال العام المنصرم بعد تباطؤ ملحوظ في أواخر عام 2016. ويعكس ذلك في جانب منه تعافي أسعار النفط وتزايد مستويات التوظيف بالحكومة، وهو ما عزز المشاعر وحفز الإنفاق. وكذلك أتى تصحيح أسعار العقارات، التي كانت قد شهدت انخفاضاً في السنوات الأخيرة، ثماره فيما يبدو: حيث استقرت أسعار العقارات في حين تزداد مبيعات قطاع الإسكان وما يتصل بها من القروض العائلية بسرعة ملموسة. وتباطأ إقراض البنوك للشركات خلال عام 2017؛ إذ لا يزال قطاع البنوك بصحة جيدة بوجه عام، كما أن معدلات ملاءة رأس المال تفوق النسبة التي يشترطها البنك المركزي وهي 13%.

وتعد المراكز المالية الخارجية قوية وتساند ربط سعر العملة الكويتية بالعملة الأجنبية. وتُقدَّر الاحتياطيات المالية التي تحتفظ بها الهيئة الكويتية العامة للاستثمار بما يقارب 530 مليار دولار

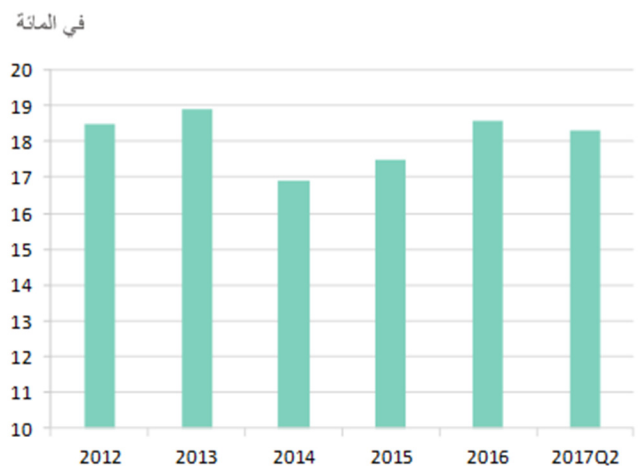
انكمش اقتصاد الكويت بنسبة تُقدَّر بنحو 1% في عام 2017 حيث أثرت تخفيضات إنتاج النفط ذات الصلة بمنظمة أوبك سلباً على النمو. غير أنه من المتوقع أن يتعافى النمو تدريجياً إلى نحو 3% على الأمد المتوسط، بفضل الإنفاق على البنية التحتية، ومع إلغاء تخفيضات إنتاج النفط تدريجياً. ويشهد المركز الخارجي وميزان المالية العامة تحسناً. وتشتمل التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد على الاعتماد الشديد على قطاع الهيدروكربونات والمعارضة البرلمانية لإجراء إصلاحات هيكلية عميقة. وتعد نسبة الفقر بين الكويتيين متدنية.

الشكل 2. الكويت / موازين القطاع العام

الشكل 1. الكويت / نسب كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي



المصادر: البنك المركزي الكويتي، وهافر، والبنك الدولي.



المصادر: البنك المركزي الكويتي، وهافر، والبنك الدولي.

المخاطر والتحديات

تشتمل المخاطر الخارجية الرئيسية على تداعيات التوترات والصراعات الجيوسياسية. ويمكن لحدوث زيادة كبيرة في إنتاج الولايات المتحدة من الهيدروكربونات أن يؤثر سلباً على أسعار النفط العالمية، لاسيما إذا وصلت الولايات المتحدة بروزها كأحد كبار المصدرين للطاقة. ويمكن لنوبات تقلب الأوضاع المالية العالمية مع تضيق البنوك المركزية لمجموعة الثلاثة (منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة) لسياساتها النقدية أن تؤثر في تكاليف تمويل بعض احتياجات التمويل الضخمة في الكويت. وتتصل التحديات على الأمد الأطول بالاعتماد على النفط. ويُبعد القطاع العام واحداً من اضخم هذه القطاعات في العالم، إذ تبلغ نسبة الإنفاق إلى إجمالي الناتج المحلي 53%. ويتم توزيع عائدات النفط من خلال الدعومات، والنحويلات النقدية، والتوظيف الحكومي، حيث يعمل 80% من المواطنين الكويتيين المشتغلين في القطاع العام. ويشكل ضعف بيئة الأعمال واللوائح التنظيمية المضنية - حيث تأتي الكويت في المرتبة رقم 96 من بين 190 بلداً في تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال - عائقاً أمام تنمية القطاع الخاص غير النفطي. ومن الضروري القيام بإصلاحات شاملة لإعادة توازن الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد الشديد على قطاع الطاقة وانتهاج مسار للنمو أكثر تنوعاً تدعمه روح الابتكار وريادة الأعمال في القطاع الخاص وخلق الوظائف، وتحسين مزيج المهارات التي تتمتع بها الأيدي العاملة.

قيوداً على إمكانية الوصول إلى البيانات الأسرية تعوق إجراء تحليل أكثر تفصيلاً.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن ينتعش معدل النمو إلى نحو 3.5% في عام 2019، مع تلاشي تخفيضات إنتاج منظمة أوبك والبلدان غير الأعضاء المنتجة، وزيادة إنتاج النفط وصادراته. ومن شأن الخطط الرامية إلى استثمار 115 مليار دولار في قطاع النفط على مدى الأعوام الخمسة القادمة أن تؤدي هي الأخرى إلى زيادة إنتاج النفط. ومع الدعم الإضافي من الإنفاق الاستثماري الحكومي، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى نحو 2.7% في الأمد المتوسط. ومن المنتظر أن تستمر الضغوط على ميزان الحساب الجاري والموازنة العامة في الانحسار بفضل حدوث تعافٍ جزئي لعائدات النفط، ومع التقليل التدريجي للإنفاق الحكومي. ويفترض السيناريو الأساسي حدوث تطبيق تدريجي للإصلاحات المتصلة بالإنفاق والإيرادات، ومنها تطبيق ضريبة للقيمة المضافة في النصف الثاني من عام 2018 في إطار الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الدخل. ومن المتوقع أن يشهد معدل التضخم زيادة معتدلة ليصل إلى 3% أثناء تطبيق ضريبة القيمة المضافة، قبل أن يتراجع إلى 2.5% على الأمد المتوسط.

الحكومة ملتزمة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وظل التضخم محدوداً، حيث بلغ متوسطه 1.6% خلال عام 2017 بفضل تراجع تكاليف الإسكان والاستمرار في ضعف تضخم أسعار الغذاء. ويعني ربط العملة المحلية بلسة غير معلنة من العملات الأجنبية، للدولار الأمريكي فيها وزن كبير، أن السياسة النقدية الوطنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية في الولايات المتحدة. وقد اختار البنك المركزي رفع أسعار الفائدة الأساسية ببطء أشد من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وذلك بغرض مساندة النشاط في القطاع غير النفطي، وامتنع عن زيادة سعر الفائدة الرئيسي بعد الزيادة التي قررها مجلس الاحتياطي الأمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2017.

ولا يكاد يكون هناك وجود للفقر المدقع أو البطالة الاضطرارية. ويعمل 80% من المواطنين الكويتيين المشتغلين في القطاع العام. وعلى النقيض من ذلك، يُؤلف الوافدون الذين يشكلون ثلثي السكان النسبة الأكبر من المقيمين الأقل دخلاً. ومن الهواجس الأخرى للعمال الوافدين الأجور المتأخرة أو التي لم تُدفع، وظروف العمل الصعبة، والخوف من التضيق عليهم.

وقد يكون من المناسب لبلد غني مثل الكويت تكوين تصوّر نسبي لمستويات المعيشة. وفي هذا الصدد، يعيش حوالي 18% من مجموع السكان على أقل من نصف متوسط مستوى الدخل - وتمثل هذه الأعداد 1.5% من المواطنين الكويتيين و 34% من غيرهم. ولا يُعد مؤشر جيني لمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في الكويت، وهو 36.5، زائداً أو مفراطاً، مع ازدياد انعدام المساواة فيما بين الوافدين. ولكن ثمة

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2. الكويت/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

م 2020	م 2019	م 2018	ت 2017	2016	2015	
3.0	3.5	1.9	-1.0	3.5	0.6	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة
3.0	3.0	2.6	2.2	5.9	3.4	الاستهلاك الخاص
3.2	-0.4	-4.2	4.0	2.9	-1.5	الاستهلاك الحكومي
7.1	8.5	11.0	10.3	14.8	15.3	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
2.3	3.6	1.5	-5.6	-2.1	-0.8	الصادرات، السلع والخدمات
5.0	5.0	5.0	4.0	1.1	6.8	الواردات، السلع والخدمات
3.0	3.5	1.9	-1.0	2.2	-0.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
3.4	3.4	2.3	0.7	3.6	-5.3	الزراعة
0.6	4.9	0.2	-4.4	-5.3	-1.7	الصناعة
6.0	1.7	4.1	3.7	14.9	0.6	الخدمات
2.5	2.4	3.0	1.6	3.2	3.3	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
4.1	5.1	4.7	3.3	-3.4	7.5	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
-4.5	-5.3	-4.8	-4.0	4.9	-8.1	الحساب المالي والرأسمالي (% من إجمالي الناتج المحلي)
-1.9	-2.1	-2.1	-3.1	-5.1	-12.8	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.2	2.9	3.7	3.5	0.5	5.8	أرصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
38.1	33.2	27.3	19.0	10.2	11.0	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.7	3.3	3.9	3.7	0.5	5.9	الميزان الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، م = متوقع